

## المرأة والتعليم والعمل\*

قرأت قبل أيام إحصائية عن عدد الطالبات المتدمات لشهادة الثانوية العامة في المملكة، حيث ذكرت تلك الإحصائية أن عددهن يقارب الستين ألف طالبة تقدمن للشهادة، وقد ذهلت لهذا العدد الكبير، ومن المعروف أن المتقدمين من الطلاب يفوق هذا العدد، وبالتالي فإن ذلك يلقي عبئاً ثقيلاً على المخططين للتعليم العام والتعليم الجامعي على حد سواء وإن مثل هذه الأعداد الخاصة بالفتيات تحتاج إلى ما يقارب من عشر جامعات لاستيعابهن في المرحلة الحالية على الأقل، أو ما يشبه الجامعات من المعاهد الفنية المناسبة، مع العلم أن العديد من الطالبات والطلاب يتساقطون بين المراحل الدراسية فهذه الأعداد لا تواصل الدراسة كلها حيث يحصل فيها ما يشبه المعدوم أو المتساقط وهذا معروف عند المشتغلين بالإحصاءات التربوية.

وقد كنت أتحدث مع أحد التربويين القدامى في مدينة الرياض فذكر الفرق بين الأعداد القديمة والأعداد الحديثة للطلاب والطالبات والزيادة المطردة في الأعداد بين عام وآخر مما جعلني

---

\* نُشر هذا المقال في إحدى الصحف السعودية.

أحس بالفرق الكبير فقد كان طلاب الرياض وطالباتها حتى وقت قريب ربما لا يساؤون من حيث العدد مجموع طلاب وطالبات أحد الأحياء الحديثة في المدينة، أن هذه الزيادة في الأعداد تطلبت ولا تزال تتطلب المزيد من الجهد والسعي الحثيث لتلبية تلك الطفرة في الأعداد والتي تعد ثروة حالية ومستقبلية للوطن.

لا شك أن المختصين والمسؤولين يبذلون جهوداً وأبحاثاً مختلفة للنظر في مواجهة الاحتياجات المستقبلية والتي هي بلا شك ستتضاعف أكثر وأكثر في السنوات القادمة حيث سيزيد الطلب على المراحل الدراسية المختلفة بمستوياتها المتعددة.

إن الدراسة الجامعية أصبحت نوعاً من المظاهر الاجتماعية التي يسعى الناس للحصول عليها، ولا شك أن البلاد ليست بحاجة إلى تعليم الجميع في الجامعات لأن ذلك يوقع عبئاً كبيراً في تحمل مسؤولية الخريجين والبحث لهم عن عمل بعد حصولهم على مؤهلات وربما أن هذا الموضوع محلول إلى حد ما في هذه المرحلة نظراً لوجود العديد من العاملين والموظفين غير السعوديين الذين يمكن أن يحل محلهم الخريجون السعوديون بالتدرج وعلى مراحل دون الإضرار بالآخرين، ومع هذا فإن العملية التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية تحتاج إلى إعادة نظر بما يتناسب مع تحمل تلك الأعداد الهائلة من الطلاب وبما يوجهها للعمل والاعتماد على

نفسها وبما يشجع القطاع الخاص على الاستفادة منها وإعطائها حقوقها، مع أن العمل بعد التخرج قضية أخرى تحتاج إلى دراسة خاصة، لارتباطها بتوفر الوظائف، وبقضايا العمالة الأجنبية الرخيصة ومصالح القطاع الخاص وحرصه على التوفير، ومع هذا فقضية العمل ما بعد التخرج مرتبطة بالعملية التربوية نفسها إذ أنها مرحلة الإعداد لما بعدها أي للعمل.

أعود للحديث عن الفتيات حيث أننا مجتمع له خصائصه ومرتبطة بتعاليم دينه وله ظروفه الاجتماعية وعاداته وتقاليده وفي الوقت نفسه حريصون على الاستفادة من الفتيات بما يتناسب مع طبيعتهن على الأقل ما قبل مرحلة الأمومة حيث أنها هي الوظيفة العظمى والأسمى لهن وبالتالي فإن تلك الأعداد الكبيرة بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة الجادة والواقعية، التي تأخذ في الاعتبار كافة الظروف المشار إليها والتي تحافظ على كل الثوابت لدينا وفي الوقت نفسه تسعى لأعداد تلك الفتيات وتعليمهن لما يناسبهن من أعمال ولا شك أن العمل في مجال تعليم الفتيات بالنسبة للمرأة عمل هام ومناسب ومأمون، ولكن هذا العمل لوحده لا يكفي لاستيعاب تلك الأعداد الكبيرة من الفتيات، وأنا لا أدعو لعمل المرأة أو إعدادها للعمل بما يخالف شريعتنا وطبيعة مجتمعنا لكن أدعو إلى دراسة جادة يشارك فيها المختصون التربويون مع العلماء

للخروج بنتيجة تبني عليها كثير من الخطط التعليمية والتوظيفية في القطاع العام والخاص مع الأخذ بكل المحاذير الشرعية، فهذه قضية هامة وملحة ويجب على العلماء والمختصين المسارعة إلى دراستها أو مواصلة دراستها فربما أنها قد درست من قبل، والله المستعان.

